الدباس: السعودية على خطى الإمارات في تحرير أسعار الوقود

زياد الدباس

قال المحلل والمستشار المالي زياد الدباس،ان خطوة تحرير اسعار الوقود في الامارات اعتبارا من بداية شهر اغسطس تمثل خطوة هامة،وهي اول دولة خليجية تتخذ هذا القرار،متوقعا أن يكون لها انعكاسات ايجابية مختلفة .

واضاف الدباس، ان هذه الخطوة ساهمت بتعزيز سمعة ومكانة اقتصاد الامارات على خريطة الاقتصاد العالمي وعلى ترتيب الامارات في المؤشرات الاقتصادية الدولية وعلى البيئة والمناخ الاستثماري ،حيث لاحظنا ان وكالة فيتش رفعت التصنيف الائتماني لدولة الامارات بعد هذه الخطوة الاستراتيجية والتي تساير وتنسجم مع نهج الاقتصاد الحر والمنفتح والذي تعتمده دولة الامارات.

وكان محللون وخبراء اقتصاديين توقعوا أن يوفر تحرير أسعار الوقود في دولة الإمارات نحو 29 مليار دولار لخزانة الدولة سنوياً، بما يساعد على ضبط أوضاع المالية العامة، وسد العجز المتوقع للمرة الأولى منذ عدة سنوات.

وأعلنت «دولة الإمارات عن بدء تحرير أسعار الوقود في الدولة اعتباراً من مطلع اغسطس الجاري ،واعتماد آلية للتسعير وفقاً للأسعار العالمية، حيث يشمل قرار تحرير الأسعار مادتي الجازولين «البنزين»، والديزل.

وأضاف أن التوقعات تشير الى ان السعوديه سوف تبادر رفع الدعم التدريجي عن المشتقات النفطية وصولا الى تحرير اسعارها بهدف ترشيد الاستهلاك ووقف الهدر ،ووقف الفروقات السعرية بين دول الخليج بحيث يسهم في الحد من تهريب المشتقات النفطيه ،مع العلم بان أسعار المحروقات في السعودية تعتبر الأقل مقارنة بدول الخليج والعالم.

وأكد المحلل المالي ،ان تلك القرار سيعزز من تنافسيتها على الصعيد العالمي مع الأخذ في الإعتبار أن ربط اسعار المشتقات النفطية بالسعر العالمي والتغير معه سيعبر تعبيرا حقيقيا عن سعر الانتاج والتكلفة ،مما يحقق التوازن بينهما .

واضاف» ان القرار لايستهدف زيادة الاسعار، وإنما تغيير المنظومة السعرية للوقود وذلك لإحداث توازن بين السوق المحلي والعالمي .بالاضافة الى وضع الخطط والبرامج والتي تضمن عدم استغلال تحرير اسعار الوقود بزيادة اسعار السلع والخدمات .

وقال ان تحرير اسعار الوقود احد اهدافه الهامة حماية الثروة النفطية للدولة ،وتحقيق الاستغلال الأمثل لها .

ويتوقع الدباس ان يشجع القرار على المحافظة على الموارد وترشيد استهلاك الوقود ويساهم على المدى الطويل في تعديل النمط الاستهلاكي من خلال تشجيع استخدام وسائل النقل العام وتحفيز استخدام الوقود البديل ووسائل الطاقة التي تحافظ على البيئة .

كما يتوقع أن يساهم تحرير الاسعار في بيئة اعمال منفتحة وفاعلة ومندمجة في الاقتصاد العالمي، ويسمح بتبني سياسات مالية منضبطة قادرة على الاستجابة للدورات الاقتصادية اضافة الى ان الامارات تدفع سنويا عشرات المليارات على دعم الوقود وتحرير الاسعار سوف يعفيها من هذه الفاتورة الكبيرة .

وافادت تقارير محلية الى ان تكلفة الدعم الحكومي للوقود تبلغ 12.6 مليار دولار وكلفة الاحتياس الحراري 7.6 مليار دولار،بحسب المحلل المالي .

وأكد الدباس انه من المتوقع ان يكون تحرير اسعار الوقود خطوة أولى وهامة نحو المزيد من رفع الدعم عن السلع والمنتجات والتي تقوم حكومة الامارات بدعمها بشكل مباشر او غير مباشر .

ورجح أن يدفع هذا القرار نحو المزيد من تخفيف الضغط على موارد الحكومة ،وبالتالي توفر المزيد من السيولة التي سوف توجه نحو المشاريع وحيث تشترط المؤسسات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي،بالاضافة الى رفع الدعم عن السلع لتحقيق مبادئ الاقتصاد الحر.

وأضاف ان أسواق الامارات هي اكثر اسواق الشرق الأوسط انفتاحا على السوق العالمي وبالتالي تتاثر بصعود وهبوط هذا الاقتصاد ،والدول من واجباتها اتخاذ إجراءات حكيمة لإدارة ثرواتها عبر منحها قيمتها، وعدم جعلها متاحة للإسراف والهدر وحماية الموارد للأجيال القادمة .

وأشار الدباس الى أن التراجع الكبير في سعر النفط والذي فاقت نسبته 50 ٪ انعكس بصوره سلبية على ايرادات والاحتياطات النقدية لدول الخليج .

ويعتقد بعض المحللين ان توقيت تحرير اسعار الوقود بعد انخفاض سعره بنسبة كبيرة جاء في الوقت المناسب وتحرير اسعار المشتقات النفطية سوف يخفض سعر الديزل بنسبة 29 ٪ مما يكون له انعكاسات إيجابية على تكلفة وتنافسية بعض القطاعات بينما يرفع سعر البنزين بنسبة 24 ٪ وسوف يتم في28 من كل شهر الاعلان عن متوسط اسعار الشهر لاحتساب سعر بيع الوقود للشهر المقبل .

وتشير الدراسة التي نشرها صندوق النقد الدولي عن دعم الطاقة في العالم لعام 2015 إلى أن الكويت احتلت المرتبة الثالثة عالميا في دعم الطاقة وقطر تصدرت دول العالم في دعم الطاقة بينماحتلت السعودية المرتبة الثالثة عربياوالرابعة عالميا في دعم الطاقة تلتها البحرين ثم الامارات.

وقال صندوق النقد الدولي،ان حكومة الإمارات ستوفر القليل من المال عن طريق إصلاحات نظام سعر الوقود في 2015 ،ولكنه رجح أن يزيد حجم ما ستوفره زيادة كبيرة في الأعوام المقبلة.

مجموعة أودي تنهي النصف الأول من عام 2015 بإنجازات مهمة على صعيد التنمية

لوكا دي ميو

حجم النمو بلغ إلى 30 مليار يورو فيما وصلت مكاسب التشغيل إلى 2.9 مليار، ونسبة عائدات التشغيل 9.8 %

واصلت مجموعة أودي تحقيق إنجازات مهمة على صعيد التنمية في الفترة الممتدة بين شهري يناير ويونيو من هذا العام، حيث قدمت الشركة أكثر من 900 ألف سيارة تحمل علامة أودي التجارية لعملائها حول العالم للمرة الأولى في فترة لا تتجاوز ستة أشهر. وفي الوقت ذاته، عززت الشركة التي تتخذ من إنغولشتات مقراً لها من مكاسبها إلى 30 مليار يورو، فيما بلغت مكاسبها التشغيلية 2.9 مليار، وحققت الشركة مكاسب تشغيلية على مبيعاتها بنسبة 9.8%، ضمن الحد الأعلى للمعدل الاستراتيجي المستهدف بين 8–10%.

وعند طرح التقرير المرحلي نصف السنوي، قال روبرت ستادلر، رئيس مجلس إدارة أودي: «تؤكد مجموعة أودي من جديد على نقاط قوتها خلال النصف الأول من العام». ولم تغفل أودي عن سعيها لتحقيق أهدافها الربحية الطموحة على الرغم من الارتفاع الحاد في الإنفاق على النماذج والتقنيات الجديدة وتوسيع شبكة منتجات العلامة حول العالم.

ولم تكن الشركة بمنأى عن التطور غير المتجانس الذي طرأ على الأسواق العالمية. ومع ذلك، يعكس الرقم الجديد لعدد السيارات التي تم تسليمها نقاط القوة التي تمتاز بها علامة ومجموعة أودي. واستمر الطلب قوياً على منتجات الشركة على الرغم من اقتراب طرح الجيل الجديد من السيارات. وتمثل تلك النماذج نحو 40% من مبيعات الوحدة.

ومن جانبه، قال لوكا دي ميو، عضو مجلس الإدارة للمبيعات والتسويق في أودي: «نحن عازمون على التوسع أيضا على مدار العام، وسنواصل النجاح في التغلب على العديد من التحديات التي تواجهنا». وتبرز أهمية العمليات التجارية الحذرة في ظل التقلبات الكبيرة التي تشهدها الأسواق وارتفاع التكاليف الخاصة بالمرحلة التالية من المبادرة النموذجية.

ومع ارتفاع للمبيعات بنحو 3.8% في النصف الأول من العام، تتجه أودي بثقة نحو تحقيق رقم قياسي جديد على مدار إجمالي عام 2015. ونجحت الشركة المصنعة للسيارات، والتي تتخذ من إنغولشتات مقراً لها، في تسليم 902.389 سيارة تحمل علامة الحلقات الأربع خلال الأشهر الستة الأولى من هذا العام «869.357 في عام 2014». وتحظى عائلة سيارات A3 ونماذج السيارات الرياضية متعددة الاستعمالات Q3 و Q5 بشعبية خاصة لدى العملاء في شتى أنحاء العالم. وفي الفترة بين يناير ويونيو، حققت مجموعة أودي إجمالي إيرادات بلغت قيمتها 29.784 مليون يورو «26.690 مليون يورو في عام 2014» – بزيادة 11.6%. وخلال الفترة ذاتها، زادت الشركة من مكاسبها التشغيلية بنسبة 9.1% إلى 2.914 مليون يورو «2.671 مليون يورو في عام 2014» – مباشرة قبل تجديد منتجاتها الأكثر مبيعاً مثل أودي A4.

وازدادت تكلفة مبيعات مجموعة أودي بصورة أساسية نظراً للنمو القوي بنسبة 8.1% إلى 23.636 مليون يورو «21.870 مليون يورو في عام 2014». وفي نفس الوقت، ارتفعت نفقات البيع إلى 2.592 مليون يورو «2.419 مليون يورو في عام 2014». ووصلت نسبة المكاسب التشغيلية على المبيعات لفترة الأشهر الستة إلى 9.8% «10.0% في عام 2014» مرة أخرى ضمن الحد الأعلى للمعدل الاستراتيجي المستهدف بين 8–10%.

ووصلت مكاسب مجموعة أودي قبل احتساب الضرائب 3.150 مليون يورو للنصف الأول من عام 2015 «3.102 مليون يورو في عام 2014»، بما يمثل عائدات على المبيعات قبل احتساب الضريبة بنسبة 10.6% «11.6% في عام 2014». وبلغت المكاسب بعد احتساب الضريبة 2.429 مليون يورو «2.323 مليون يورو في عام 2013».

وبدوره، قال اكسل سترونتيك، عضو مجلس الإدارة للتمويل والتنظيم لدى أودي: «نحن نخوض استثمارات كبيرة في نماذج وتقنيات وقدرات إنتاج جديدة ستؤتي ثمارها على المدى المتوسط والطويل». ولهذا السبب، بدأت أودي أكبر برنامج استثماري في تاريخ الشركة. وبحلول عام 2019، يتوقع أن يتدفق ما مجموعه 24 مليار يورو في النماذج والتقنيات الجديدة وعمليات التنمية المستمرة لشبكة الإنتاج في جميع أنحاء العالم. وفي الفترة بين يناير وحتى يونيو 2015، استثمرت أودي 2.001 مليون يورو في عمليات شركتها «1.552 مليون يورو في عام 2014» – أكثر بنحو 30% تقريباً بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق.

وعلى الرغم من ازدياد النفقات المسبقة، نجحت أودي بتمويل كافة استثماراتها اعتماداً على التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية، والتي ارتفعت إلى 3.860 مليون يورو في الأشهر الستة الأولى من هذا العام «3.712 مليون يورو في عام 2014».

وارتفع صافي السيولة بنسبة 8.8% إلى 16.668 مليون يورو في 30 يونيو 2015 «15.324 مليون يورو لغاية 30 يونيو 2014».

وفي هذا العام، ضمّت أودي أكثر من 2000 موظف جديد إلى كادرها؛ وتعتزم الشركة ضمّ نحو 4000 موظف تقريباً في ألمانيا وحدها بحلول نهاية عام 2015. وعلى وجه الخصوص، تسعى أودي للاستفادة من أنظمة القيادة البديلة فضلاً عن المتخصصين في التقنيات الرقمية لمساعدة الشركة في إحراز مزيد من التقدم في مجالات الاتصالات والتجهيزات الذكية. وتنوي أودي توسيع قوتها العاملة حول العالم مع ضم نحو 6000 موظف جديد بحلول نهاية العام.

وعلى مدار عام كامل، تعتزم الشركة تسليم مزيد من المركبات التي تحمل علامة أودي التجارية بالمقارنة مع عام 2014. ويتمثل التحدي في هذا السياق في أن ملامح البيئة الاقتصادية تتضمن الكثير من الشك. وفي الوقت ذاته، تنمو النفقات المسبقة لتتحول إلى قدرات إنتاج جديدة وتقنيات مبتكرة وسيارات جديدة جذابة. ومن العوامل الإضافية شدة ارتفاع المنافسة في الأسواق الرئيسية والتحول التكنولوجي ضمن قطاع المركبات نحو أنظمة القيادة البديلة، لاسيما امتثالاً لحدود انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الأكثر صرامة حول العالم.

ومع حجم النمو المستهدف، سترتفع عائدات مجموعة أودي، مع معدل نمو يعتمد على الظروف الاقتصادية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، تتوقع الشركة تحقيق مكاسب تشغيلية على المبيعات ضمن الحد الأعلى للمعدل الاستراتيجي المستهدف بين 10–8%.

ازدهار مرتقب للسياحة مع رحلة «الاتحاد للطيران» اليومية الثانية الإضافية

ملبورن

قال جون آرين، وزير السياحة والفعاليات الكبرى في حكومة ولاية فيكتوريا الاسترالية أن قيام الاتحاد للطيران بتسيير رحلة إضافية يومية بين ملبورن وأبوظبي ستعطي دفعة قوية للاقتصاد السياحي في الولاية.

وصرح الوزير: «يعدّ قرار الاتحاد للطيران تشغيل هذه الرحلة الإضافية دعما قويا لفيكتوريا ودلالة على أننا نسير في الاتجاه الصحيح. وستقدم الرحلات الجديدة إلى ملبورن فرصة رائعة للسياح لاستكشاف فيكتوريا والاستمتاع بفعالياتها العديدة وهذا ما سينعكس ايجابا على نمو الاقتصاد وازدهار الأعمال.»

ومن المقرر أن تهبط الرحلة الإضافية الجديدة بين المدينتين في مطار ملبورن الدولي للمرة الأولى يوم الأحد المقبل. وتوفر هذه الرحلة على متنها 2296 مقعدا أسبوعيا، الأمر الذي سيعزز من صناعة السياحة والفعاليات الكبرى في فيكتوريا والبالغة 20.6 مليار دولار أسترالي.

كما تشكل الرحلة الإضافية اليومية على متن طائرة بوينج طراز 300ER–777 فرصة أخرى لتسليط الضوء على فيكتوريا كوجهة سياحية عالمية، وتقدم قدرة إضافية على شحن البضائع، ما يمنح التجارة بين فيكتوريا والشرق الأوسط مستقبلا واعدا.

وتسير الاتحاد للطيران رحلات إلى ملبورن منذ العام 2009، وهي تتمتع بشهرة واسعة في الولاية، فهي تحمل حقوق التسمية في ملعب دوكلاندس كما أنها ترعى الدوري الاسترالي في مدينة ملبورن. وتعمل 25 شركة طيران عالمية في مطار ملبورن، ثاني أكبر مطار في استراليا. وقد زار المطار أكثر من 32 مليون شخص العام المنصرم بما في ذلك 8.37 مليون مسافر دولي.

"ستاندارد آند بورز" تخفض الآفاق الاقتصادية للاتحاد الأوروبي

ستاندارد اند بورز

أعلنت وكالة التصنيف الائتماني ستاندارد آند بورز، انها خفضت الآفاق الاقتصادية للاتحاد الأوروبي من مستقرة إلى سلبية بعد دعم التكتل لليونان، وقرار بريطانيا بإجراء استفتاء على البقاء في الاتحاد، مما يعني احتمال خفض درجة تصنيف الاتحاد.

وأشار بيان الوكالة أن هذا التغيير بسبب الأزمة اليونانية، وخصوصا التعهدات التي قطعها الاتحاد لتجنيب أثينا فشل قد تكون نتائجه مضرة بمنطقة اليورو.

وأشارت "الوكالة" أن استخدام الاتحاد الأوروبي باستمرار لأمواله لمساعدة دول أعضاء تنطوي على مجازفة ،بما فيها اليونان أخيراً، من دون أن ترتكز على أسس هو احد الأسباب التي دفعتها إلى اتخاذ هذا القرار.

وقالت إن الإتحاد الأوروبي سيقدم قروضا خاسرة للمرة الأولى في إطار "خطة يونكر" للإنعاش الاقتصادي الذي قدم في نهاية 2014.

وتهدف هذه الخطة التي تحمل اسم رئيس المفوضية الأوروبية الحالي، جان كلود يونكر، إلى تحريك 315 مليار يورو من الاستثمارات في السنوات الثلاث المقبلة. وألمحت ستاندارد آند بورز، إلى أن اليونان لن تتمكن من احترام ديونها حيال الاتحاد الأوروبي، من دون أن تقول ذلك صراحة.

وقالت كريستين لاجارد، المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، إن إعادة هيكلة ديون اليونان أمر حتمي، وأكدت إن مقرضي اليونان الدوليين لن يكون أمامهم خيار سوى القبول بتخفيف شروط ديون أثينا".

وقالت الوكالة، إنها تشعر بالقلق أيضا من احتمال خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على اثر الاستفتاء الذي أعلن عنه في 2016، إذ إن فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا هي اكبر الدول المساهمة في ميزانية الاتحاد، وذلك بنسبة 70%.

وأشارت مصادر بريطانية، إن إنجلترا ستجري استفتاءً على عضويتها في الاتحاد الأوروبي خلال الـ12 شهرا المقبلة، في الوقت الذي يعتقد فيه رئيس الوزراء ديفيد كاميرون، إن إجراء تصويت سيوفر افضل فرصة للحصول على تنازلات من بقية أوروبا.

واضافت الوكالة، أن كل هذه العوامل تشير إلى احتمال خفض درجة تصنيف الاتحاد في السنتين المقبلتين.

مؤشر الوظائف الأمريكي يتراجع بفعل خسائر قطاع الطاقة

أشار تقرير أمريكي، إلى تراجع في مؤشر التغيير في وظائف القطاع الخاص خلال يوليو، بنسبة أقل من المتوقع بسبب تسريح شركات النفط للعمالة.

وأشار تقرير مؤسسة العمالة الأهلية الأمريكية بالتعاون مع وكالة موديز أن مؤشر التغيير في وظائف القطاع الخاص الأمريكي سجل 185 ألف وظيفة خلال يوليو، مقارنة بـ 229 ألف خلال يونيو الماضي، بينما كان الرقم المتوقع هو 215 ألف وظيفة.

وقال مارك زاندي، كبير الاقتصاديين في تحليلات وكالة موديز، إن نمو الوظائف مؤشر قوي على قوة الاقتصاد والعكس صحيح، وأكد أن الوظائف في الولايات المتحدة شهدت تراجعاً منذ بداية العام، وخصوصاً في قطاع الطاقة؛ وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط، وتراجع أرباح الشركات العاملة في القطاع الأمر الذي أدى إلى اتخاذ بعض الشركات قرارات بإعادة هيكلتها في محاولة منها لتجنب مزيد من الخسائر.

ووافقت لجنة الطاقة في الكونجرس الأمريكي حديثاً، على مشروع قانون برفع حظر تصدير النفط الخام الأمريكي لخارج الولايات المتحدة الأمريكية.

وقال رئيس مجلس النواب، جون بوينر، إن كانت إيران يمكنها بيع نفطها للخارج فلماذا نتوقف نحن، حيث إن القرار من شأنه أن يخلق أكثر من مليون فرصة عمل للأمريكيين، فضلاً عن تراجع أسعار البنزين للمستهلكين في أمريكا.

ويعتبر تقرير العمالة الصادر عن معالجة الآلية للبيانات، هو قياس التغيير في عدد العاملين بالولايات المتحدة بصفة عامة، ارتفاعا في هذا المؤشر له آثار إيجابية لإنفاق المستهلكين الذي يحفز النمو الاقتصادي وعموما، يعتبر قراءة عالية وإيجابية، أو صعودية للدولار، في حين ينظر قراءة منخفضة سلبية، أو هبوطية للدولار.